الورقة الثانية

الانعكاسات الاستراتيجية على عملية السلام

عدنان أبو عودة*

بداية لا بد أن نأخذ الأمور التالية بالاعتبار:

١- تحديد عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية.

٢- تحديد عناصر الاستراتيجية العربية (الفلسطينية).

٣- رصد التغيرات التي طرأت على تلك العناصر.

حيث تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على ما يلي:

أ- الصبغة اليهودية الديمقراطية لدولة إسرائيل.

ب- أن إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ "محرِّرة" وليست محتلة.

ج- أن الفلسطينيين جالية أجنبية طارئة.

د- الحفاظ على زمام المبادرة من خلال مكانة حليفتها أمريكا ونفوذها.

ذ- فرض أجندتها الأمنية والسياسية على الدول العربية (تشريعات مكافحة العداء للسامية، ومكافحة ما يسمى "الإرهاب").

ر- شراء الوقت.

وأما الاستراتيجية العربية فإنها تقوم على:

أ- الدعوة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالطرق السلمية، وإقامة سلام وتطبيع علاقات مع إسرائيل (المبادرة العربية).

ب- الاعتماد على المجتمع الدولي بعامة والولايات المتحدة بخاصة لتحقيق الهدف بالاستناد إلى القرارات الدولية.

---

* **د. عدنان أبو عودة:** رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق- الأردن.

ت- تتميز الإستراتيجية العربية بالسكونية أو الاستاتيكيا، بسبب غياب توظيف القدرة العربية التفاوضية التي جعلتهم منزوعي القدرة على المبادرة، وتركها في يد إسرائيل والمجتمع الدول المماليء لها.

ولدى فحص هذه العناصر، نجد أن إسرائيل تعيش مشكلة بين الوصول إلى الحلم من عقلانية الدولة وعاطفية الحركة (الصهيونية).

وفشل إسرائيل في حسم هذه المسألة ما زال يجعلها ترى في البعد الديمغرافي الفلسطيني في أرض فلسطين وامتدادها القومي والإسلامي في المحيط الذي نشأت فيه إسرائيل (وهو محيط عربي إسلامي) مصدر تهديد لوجود إسرائيل، وحتى الآن لم تقرر إسرائيل أنها يمكن أن تعيش دولة وطنية ديمقراطية متعددة الأعراق والأديان، وتصر على الوصول إلى المدى الأبعد في الفكر الصهيوني بأن تكون دولة يهودية ديمقراطية.

حيث تخشى إسرائيل الاختيار الأول، لأنها حينئذ ستتخلى عن الصهيونية، أما الثاني فتراه حتى الآن ممكناً إذا تخلصت من الفلسطينيين، فمنذ عام ١٩٦٧ وهي مشغولة في الأمر الثاني، ومن أجله خرجت بنظريات أربع:

- الخيار الأردني (الترانسفير)
- التكرير
- الانطواء
- حوصلة الفلسطينيين في مجموعات منعزلة في جيوب سكانية.

ومن هنا أطلقت إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة أسماء المناطق المُدارة، ثم يهودا والسامرة، ومن هنا أيضاً أقامت المستوطنات، ومن هنا تصبح مطالبتها بالتخلي عنها أو حتى عدم توسعيها بأنها "تنازل مؤلم"، لأنها تتنازل عن أرضها أو عن التصرف فيها، حسب وجهة نظرها.

وترى إسرائيل أن التخلص من الشعب الفلسطيني يحتاج إلى وقت، فقد قال وزير الأمن الإسرائيلي موشيه دايان عام ١٩٦٨ رداً على سؤال أحد الصحفيين: ما هو الحل؟

بقوله: السؤال ليس ما هو الحل، بل كيف سنعيش هنا دون حل؟!

وبهذا الموقف وضعت إسرائيل نفسها والفلسطينيين في حالة صراع دائم، فإسرائيل هي المسؤولة عن استمرار الصراع.

وفي المقابل، يعيش الفلسطينيون مشكلة الصمود على الأرض تحت احتلال اقتلاعي، فالمسألة بالنسبة لهم وجودية أيضاً، ومشكلتهم في ظل هذا الظرف أن النظام العربي الرسمي كاد أن يتخلى عنهم بسبب طلب منظمة التحرير وإصرارها على القرارالفلسطيني المستقل الذي منحه النظام العربي لها عام ١٩٧٤، فأُعفوا من توظيف قدراتهم التفاوضية لصالحها، وانقطع الحبل السري عن الفلسطينيين، واستفردت إسرائيل بها وفقاً لتخطيطها، وأصبح شراء الوقت بالنسبة لإسرائيل أكثر سهولة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ التي جعلت الفلسطينيين والعرب والعالم يعتقدون أنه مقدمة للدولة، وإذ بها بعد أربعة عشر عاماً تقترب من أن تصبح صندوق تقاعد يُنفِق على من يتخلى عن التضحيات من أجل التحرير على شكل رواتب، حيث إن ٣٥٪ من ميزانية السلطة تذهب للأمن الفلسطيني، والأمر ذو الدلالة هو أن الميزانية الفلسطينية تمنحها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتصبح أقرب إلى صندوق التقاعد منها إلى الدولة الفلسطينية المنشودة.

إن الشأن في هذا الوسط النفسي والسياسي والسلوكي هو المقاومة، لأنها المعطل والمعرقل للمسار، والمذكّر بالقضية الأساسية، وهي إنهاء الاحتلال وممارسة حق الشعب في تقرير مصيره على ترابه الوطني.

إن شراء الوقت الذي تعتمد عليه إسرائيل كمرتكز لحسم مشكلتها الديمغرافية بعد أوسلو أصبح أكثر يسراً، واتبعت إسرائيل لتحقيقه عدة تكتيكات يمكن أن نذكر اثنين منها باعتبارهما الأبرز:

التكتيك الأول: التلاعب بمسألة "المصطلح والمفهوم"

إن انتقاء المفردات في الصياغات اللغوية السياسية وفي الشعارات جزء لا يتجزأ من

العمل السياسي لبناء توجهات أو اتخاذ مواقف، وبالنسبة لموضوعنا سأطرح ثلاثة أمثلة هي الأبرز، وسأقدم لها بمثل رابع لتسهيل النقاط المشكلة.

المثال الأول: من الشائع أن تنقل لنا الأخبار أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس مثلاً أو منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أو مبعوث الولايات المتحدة للشرق الأوسط جورج ميشيل، تنقل بين القدس ورام الله ليجري محادثات مع الإسرائيليين و الفلسطينيين، فإذا ذكرت القدس فيفهم من السياق أن المحادثات أجريت مع الإسرائيليين، أما إذا ذكرت رام الله فيفهم أنها أجريت مع السلطة الوطنية الفلسطينية! والمترتب على هذا المفهوم يصبح مع الوقت أن القدس ترمز لإسرائيل لأنها عاصمتها، بينما رام الله ترمز لفلسطين لأنها عاصمتها، وتتناقل وكالات الأنباء مع الفضائيات ومع الصحف الخبر مهتمين بالمحادثات ومتناسين أنهم بدأوا يغرسون مفهوماً خطيراً.

المثال الثاني: **عملية السلام**: فكلمة "**عملية**" هي الترجمة العربية التي اتفق عليها لكلمة PROCESS الإنجليزية، ولها عدة معان، والقاسم المشترك بينها هو الوقت، فسواء استُخدم هذا المصطلح لوصف تحول الغابات المحروقة إلى فحم حجري، أو في المختبر أو في المصنع، فجميع هذه العمليات تحتاج إلى وقت، واستخدام هذه الكلمة لوصف التوصل إلى سلام يعني القبول بإلغاء إلحاح الوضع وفتح الطريق أمام المناورات السياسية.

وهذا ما حدث منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، وأقول عام ١٩٦٧ حينما عين السفير السويدي جونار بارينع مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة وفق قرار ٢٤٢، وتخلى عن عمله في نيسان/ أبريل عام ١٩٦٩ حينما أحسّ بالمناورات الإسرائيلية المعطلة التي تلغي الحاجة إلى الحل، وكما تعلمون مضى حتى الآن ما يقرب من ٤٢ عاماً على قرار مجلس الأمن ولم ينفذ.

أما كلمة "**سلام**" في تعبير "عملية السلام" فهو أمر آخر لا يقل أهمية في عملية شراء الوقت.

وسأعود إلى ما ذكره الإستراتيجيون العسكريون وهم يناقشون موضوع تعريف النصر أو الهزيمة باستحضار مفهوم "التماثل" بين القوى المتحاربة.

إن السلام يتم بين دولتين، وليس بين دولة وثوار، أو بين عشيرتين، أو بين عائلتين، أو بين شخصين، لأن للدول جيوشا، وعليها التزامات، لأنها جزء من نظام دولي، أما النزاع الذي يسوّى بين دولة وثوار انفصاليين أو طالبي حقوق فيسمى "صلحا"، وربما كان هذا هو السبب الذي سمّى فيه المؤرخون العرب مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الأولى "مؤتمر الصلح في باريس" وليس "مؤتمر السلام" بينما كان مسماه بالإنجليزية PEAU CORFERENEE عملاً بما نعهده عن التاريخ العربي.

المهم في ذلك أن استخدام مصطلح "سلام" بين إسرائيل الدولة وفلسطين السلطة عمل مضلّل يجعلك تعتقد أن السلطة دولة، وأن مشكلتها مع الجار هي مشكلة حدود أو ما شابه، فيمكن أن يستمر الوضع كما هو ما دام كلٌّ في فضائه، ومشكلة الحدود ستحل بالمفاوضات، وهذه هي تصريحات رئيس دائرة المفاوضات الفلسطينية صائب عريقات التي تراجع عنها بعد معركة غزة.

أما المثال الثالث الذي يتصل بموضوعنا، فهو يطرح شعار "المفاوضات والمقاومة" كثنائية، الواحد منهما نقيض الآخر، مثل الخير والشر، والنور والظلام ... الخ.

والحقيقة أن نقيض المفاوضات هو المقاطعة، ونقيض المقاومة هو الخنوع والاستسلام، وكلاهما- أي المفاوضات والمقاومة- وسائل للوصول إلى هدف، وهما في حالات الحروب والنزاع متكاملان؛ فطرح المقاومة نقيضا للمفاوضات أو العكس أمر مضلل أدى إلى جعل نبذ المقاومة مؤهلاً لمن يتجه للمفاوضات فقط، وكما نعلم فإن هذا الانحراف أدى إلى تعميق الانقسام الفلسطيني الذي يستخدم بدوره وسيلة من وسائل شراء الوقت، فمثلا يقول لك الطرف الثالث من نادي "الراعي الغربي": إن الانقسام الفلسطيني هو السبب في عدم التقدم بعملية السلام، ويشارك الإسرائيلي بصدد الدفاع عن عدم التقدم في القول بأنهم منقسمون.

قلنا إن إسرائيل تستعمل عدة تكتيكات لشراء الوقت، تحدثنا عن الأول: وهو التلاعب بالمفهوم والمصطلح.

التكتيك الثاني: صرْف الاهتمام عن المشكلة الأساس

وهي الاحتلال وإنهاؤه، وصرْف ذلك إلى آثار الاحتلال وتركيز الاهتمام عليها، وتحويل كل أثر إلى قضية بذاتها، مثل الحواجز، والسور العازل، وتوسيع المستوطنات، وتصاريح الانتقال ... الخ.

ونحن اليوم حينما نتناول انعكاسات معركة غزة على علمية السلام إنما سنفعل ذلك في ضوء "خارطة الطريق" وما وضعته الرباعية الدولية من أطر ومعايير للمتفاوضين، وسنعرض فيما يلي ما نعتقد أنه موقف كل طرف:

موقف السلطة الفلسطينية والفلسطينيين

١- إن عملية السلام هي سر استمرارهم، فهي التي تبرر دفع المعونات من قبل الغرب، وبدونها لا تستطيع السلطة السيطرة والإدارة.

٢- إن الوظيفة أو الراتب الشهري هي وسيلة كسب قلوب الناس وألسنتهم.

٣- دون النظر إلى فشل عملية السلام، فإن العملية أصبحت كلمة مألوفة مثل الحديث اليومي عن ضخ المياه أو سعر الخضار، وبشكل عام فهي تعني للجمهور العمل على إنهاء الاحتلال، أي مدخلاً لحياة أفضل وفرص عمل أكثر، وحرية تنقل واختيار، ونقصان في المعاناة، وعليه فإن السلطة والناس يريدونها، أي المفاوضات.

موقف الإسرائيليين

هم أيضاً بحاجة إلى عملية السلام للأسباب التالية:

١- للإبقاء على حد أدنى من شروط استمرارهم دولة عضواً في الأمم المتحدة ولها مكانة في المجتمع الدولي.

٢- لإدامة لعبة شراء الوقت.

٣- لإرضاء وعدم إحراج الغرب الراعي، وبالذات الولايات المتحدة التي توفر

لإسرائيل الحماية السياسية من خلال الفيتو أو إسكات مصادر الضغط المحتملة عليها، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة خارج نادي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الحرة من الضغوط والعقوبات، وهي الدولة الوحيدة التي تعتدي ولا تعاقب، وتحتل لأطول مدة بالتاريخ الحديث وتذبح الشعب الذي تحتل، ويقال إنها تمارس حق الدفاع عن النفس، إنها PTESSUTE- FREE COUNTRY، بفضل الغرب الصانع والراعي والكفيل.

موقف الراعي الغربي

هو أيضاً بحاجة إلى عملية سلام، فهو لا يحب أن يحرجه الحلفاء والشركاء الاقتصاديون العرب بالعتب عليه بأنه لا يعمل شيئاً بالنسبة للشقيق الفلسطيني، إن عملية السلام هي الجواب لهؤلاء الحلفاء والشركاء مثلما هو جواب الحلفاء والشركاء لشعوبهم.

موقف الأنظمة العربية

العرب بحاجة إلى عملية السلام لكي لا يبقوا ساكتين خاملين، ويتعرضون للانتقاد من منافسيهم أو معارضيهم، وبالتالي للمحافظة على الاستقرار وتغطية العجز، وتمرير الموقف السياسي على الشعوب، وإسرائيل تستجيب لمطالب الراعي في هذا الخصوص، ولكن بشروطها هي؛ فلا تقبل من الراعي الغربي أن يضغط عليها، وإذا أحست بأن أحداً من أعضاء النادي الراعي يريد أن يخرج عن حدود المقبول تتحرك بسرعة وتطلق كل أسلحتها لوقف هذا، فضلاً عن الاحتياط الدفاعي الذي اتخذته إسرائيل ممثلا بالتشريعات القانونية التي شرعها أعضاء النادي الراعي، أو ضغط من اللوبي اليهودي في كل بلد عضو تحت عنوان وقف العداء للسامية.

وهذه التشريعات هي السيف المسلط فوق رأس كل سياسي في البلدان الديمقراطية، فكل من يخطئ وينزلق كفرد يقضى عليه سياسياً، وأي مخالفة لإسرائيل لن تكون آمنة، ما لم تكن جماعية أو حزبية أو حكومية، ومع ذلك فالأمر صعب لأن اللوبي اليهودي منتشر

في كل الأحزاب، ويستطيع أن يشم رائحة التغيير، ويتخذ الإجراء الوقائي بسرعة قبل أن تصبح الفكرة تياراً.

موقف الأمم المتحدة

هي الأخرى بحاجة إلى عملية سلام، أليست هي الهيئة الموكول لها حفظ السلام والأمن للدولتين! إن العمل من أجل حفظ السلام أو الوصول إليه هو مبرر وجودها، لكن الأمم المتحدة محكومة بتوجيهات مجلس الأمن وبتوجيهات من يدفع أكثر لموازنتها وموازنة قوات حفظ السلام، والصناديق والبرامج الأخرى، وهذه الحقيقة هي إحدى مصادر النفوذ الأمريكي، فإذا أرادت أمريكا أن تفعّل الأمم المتحدة فإنها تستطيع، وإذا أرادت أن تهملها فإنها تستطيع أيضاً، وبخاصة في العقدين الأخيرين بعد نهاية الحرب البادرة، فبالنفوذ الأمريكي تصبح الأمم المتحدة لاعباً ضعيفاً حينما يتصل الأمر بإسرائيل التي تفرض أجندتها على الولايات المتحدة.

لقد نجحت إسرائيل في تحويل قضية حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وتقرير المصير على ترابه الوطني إلى قضية أمنية إسرائيلية، ومن خلال الراعي الغربي تمكنت إسرائيل من فرض أجندتها الأمنية على كل القوى النافذة.

موقف روسيا

تريد عملية سلام لأنها ستكون وسيلتها لتأمين حيّز لها في الفضاء السياسي الشرق أوسطي الذي غابت عنه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

إذن، فكل اللاعبين الشرق أوسطيين يحتاجون إلى عملية سلام ويشاركون فيها، وعليه فإن عملية السلام ستستمر من حيث المبدأ، وأود إثارة الانتباه إلى أن بوصلة كل المهتمين بعملية السلام هي "خارطة الطريق".

لكن السؤال المهم بعد معركة غزة: هل تؤيد حركة حماس عملية السلام؟ وإذا كانت تفعل ذلك، فهل تريد أن تنخرط فيها؟ وكيف؟ الإجابة على هذه الأسئلة هي التي ستقرر مسار الحركة في الأشهر والسنوات القادمة.

وبالنسبة لموضوع الندوة علينا أن نسأل: هل زاد فشل إسرائيل في غزة من الحس بالحاجة إلى استئناف عملية السلام؟ والأهم من ذلك هل زاد من الحس بالحاجة إلى تعديلها؟

صحيح أن الأطراف المعنية بعد معركة غزة منشغلة بمعالجة الحالة الإنسانية التي نشأت عن العدوان، وإعادة الإعمار عنوان الملتقى للمساعدات، وعنوان من سيشرف على العمل، وجمع التبرعات ومعالجة الجرحى وتوفير الدواء والمعدات الطبية والسلع الضرورية ومواد البناء وغير ذلك، لكن الصحيح أيضا أن مثل هذا الانشغال سيكون مؤقتا وسرعان ما سيعود اللاعبون إلى حكاية الصراع وحله.

ويطرح السؤال من جديد: هل من نتائج العدوان على غزة أن حماس فرضت نفسها من جديد بملء المشهد السياسي الفلسطيني كلاعب سياسي بحكم الأمر الواقع بعد أن أنكر عليها (الغرب الراعي) وإسرائيل هذه الصفة التي اكتسبتها من صندوق الانتخابات وتعمدت إلى محاصرتها وعزلها؟! وفي العدوان على غزة أرادت إسرائيل إنهاءها كلاعب يحكم وإضعافها كمقاوم، ولكنها فشلت.

هل فشل إسرائيل في تحقيق هدفها سيفتح الطريق أمام تغيير في مواقف (الغرب الراعي) والأمم المتحدة؟

في الأدبيات الصحفية والسياسية المتداولة، هذه الأيام، تطرح أفكار عديدة منها المتشابه ومنها المتناقض، ومنها ما يشير إلى ضرورة التعامل مع حركة حماس بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق إشراكها في إدارة المعابر كجزء من السلطة الوطنية.

ومنها من يدعو للتعامل معها مباشرة باعتبارها قادرة على تنفيذ ما تلتزم به على خلاف رئيس السلطة الضعيف، وبخاصة أن إسرائيل أمام صواريخ المقاومة.

ومنها من يتناول شدتها في ضرب خصومها أثناء العدوان، وبالمقابل منها من يذكر لها قدرتها على ضبط النظام وتشغيل المرافق رغم الدمار، ومنها من يعمل على مواصلة عزلها ومقاومتها، ومنها من يطالب بالتزامها بشروط الرباعية حتى يتعامل معها.

وكل هذا يعني أمرين:

الأول: أن حركة حماس حقيقة لا يمكن إنكارها ولاعب سياسي بحكم الأمر الواقع.

الثاني: أن لحركة حماس دورا يعتمد في شكله وجوهره على قرارها، ومشاركتها في المشهد له عدة مداخل، منها إعادة الإعمار، ومنها اتفاقية التهدئة وتبادل الأسرى والإشراف على المعابر، والدخول في منظمة التحرير والحكومة الوطنية ... إلخ.

سيمضي بعض الوقت قبل التحرك نحو استئناف عملية السلام التي يطلب البعض مراجعتها بسبب عيب جوهري فيها، ومن المفكرين من يعتقد أنه آن الأوان لفرض الحل من المجتمع الدولي.

أمامنا احتمالات وسيناريوهات كثيرة لعل الأسئلة السابقة والأجوبة تبلورها.